A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/53/L.41
17 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٢ (ب) من جدول الأعمال

مسائل السياسات القطاعية: التعاون في ميدان التنمية الصناعية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد براك أوزوغرين (تركيا)، بناء على مشاورات غير رسمية بشأن مشروع القرار A/C.2/53/L.6

التعاون في ميدان التنمية الصناعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارتها ١٥١/٤٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١، و ١٠٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٠/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية،

وإذ تحيط علما بالاعلان الذي اعتمده وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين في اجتماعهم السنوي الثاني والعشرين المعقود في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن أهمية التصنيع لأغراض التنمية وأهمية التعاون الدولي لدعم البلدان النامية في هذا الميدان[١]،

وإذ تسلم بالدور المتزايد الذي يقوم به المجتمع التجاري، بما في ذلك القطاع الخاص، في تعزيز العملية النشطة لتنمية القطاع الصناعي،

١ - تعيد التأكيد بأن التصنيع هو عنصر أساسي في تعزيز التنمية المستدامة للبلدان النامية، وكذلك في إيجاد عمالة منتجة، والقضاء على الفقر، وتيسير التكامل الاجتماعي، بما في ذلك إدماج المرأة في عملية التنمية؛

---

(١) A/53/466، المرفق.

171198 171198 98-35744

٢ - تؤكد أهمية التحول الصناعي المحلي في البلدان النامية بفرض زيادة القيمة المضافة لمكاسبها من الصادرات بغية الاستفادة على نحو كامل من عملية العولمة وتحرير التجارة؛

٣ - تؤكد على أهمية التعاون في ميدان التنمية الصناعية وإيجاد مناخ إيجابي في مجال الاستثمار والتجارة، على المستوى الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني، في تشجيع توسع القدرات الانتاجية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتنوعها وتحديثها؛

٤ - تؤكد أيضا على أهمية وجود بيئة دولية ووطنية مؤاتية لتصنيع البلدان النامية، وتحث جميع الحكومات على اعتماد وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية من شأنها أن تؤدي، في إطار من سياسات التصنيع التي تستند إلى الشفافية والمسؤولية، إلى تعزيز أمور منها، تنمية المؤسسات، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتكيف التكنولوجي والابتكارات التكنولوجية، وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق، والاستخدام الفعال للمساعدة الإنمائية الرسمية، وذلك لتمكين البلدان النامية من تهيئة مناخ قادر على اجتذاب الاستثمارات بما يزيد ويستكمل الموارد المحلية اللازمة لتوسيع وتنويع وتحديث طاقتها الإنتاجية الصناعية، في سياق نظام تجاري دولي مفتوح ومنصف وغير تمييزي وشفاف ومتعدد الأطراف وقائم على قواعد؛

٥ - تكرر تأكيد أهمية نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية بوصفه وسيلة ناجعة للتعاون الدولي في ميدان التنمية الصناعية؛

٦ - تنوه بمواصلة استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية أيضا للتنمية الصناعية في البلدان النامية، وتدعو البلدان المانحة والبلدان المستفيدة إلى مواصلة التعاون في جهودهما من أجل زيادة كفاءة وفعالية موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للتعاون في ميدان التنمية الصناعية؛

٧ - تشدد، فيما يتصل بالبلدان النامية، على أهمية تمويل التنمية الصناعية، والآليات والوسائل السوقية إلى جانب طرائق التمويل المبتكرة، مثل خطط التمويل المشترك والصناديق الاستئمانية، وتحويل القروض إلى رأسمال سهمي، وعند الاقتضاء تدابير تخفيف عبء الدين الأخرى والمساعدة الإنمائية الرسمية المخططة على نحو محدد لتعزيز القدرات الصناعية لدى البلدان النامية بأساليب تتضمن تيسير تدفقات رأس المال الخاص، وتطلب في هذا الصدد إلى الكيانات ذات الصلة بمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن تقوم، في سياق شراكاتها الاقتصادية، بدعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية الصناعية، ولا سيما عن طريق أنشطة تشجيع الاستثمارات، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتشجيع ممارسات الترويج للعمالة في الصناعات ومختلف أشكال

الشراكات التجارية، مثل مخططات المشاريع الصناعية المشتركة والتعاون فيما بين المشاريع وتوفير رأسمال مساهم في التنمية الصناعية؛

٨ - تكرر التأكيد على أهمية التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في توفير دعم فعال من أجل التنمية الصناعية المستدامة للبلدان النامية، وتطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل الاضطلاع بدورها التنسيقي المركزي في منظومة الأمم المتحدة في هذا الشأن، وترحب بجهود المنظمة لتعزيز تعاونها مع بقية منظومة الأمم المتحدة، سواء على صعيد المقر أو الميدان، وذلك بطرق تتضمن المشاركة على نحو نشط في نظام المنسق المقيم، بهدف تعزيز فعالية هذا الدعم وأهميته وآثاره الإنمائية؛

٩ - تدعو المجتمع الدولي وهيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، إلى دعم جهود البلدان النامية الرامية إلى تكثيف وتوسيع نطاق التعاون الصناعي القائم فيما بينها في مجالات عدة، منها التجارة في المنتجات المصنعة، والاستثمارات الصناعية، والشراكات التجارية، إضافة إلى التكنولوجيا الصناعية والمبادلات العلمية؛

١٠ - تطلب إلى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن تواصل، بالتعاون مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، الاضطلاع بتقييم متعمق إلى جانب تحليل ونشر لأفضل الممارسات في مجال السياسات والاستراتيجيات الصناعية وللدروس المستفادة في ميدان التنمية الصناعية، على أن تأخذ في الاعتبار الأزمة المالية وأثر العولمة في الهيكل الصناعي للبلدان النامية، بحيث تدعم وتعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب من خلال توفير نظرات وأفكار عملية للتعاون الإنمائي الصناعي الدولي وللتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية؛

١١ - ترحب بالتحول الهيكلي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وإعادة تنشيطها، مما يبشر بالخير، إلى جانب نهج المنظمة الجديد في توفير مجموعات شاملة من الخدمات المتكاملة لدولها الأعضاء وتعزيز تمثيلها الميداني، وتطلب إلى المنظمة أن تولي الأولوية لاحتياجات أقل البلدان النامية وبلدان المنطقة الأفريقية؛

١٢ - ترحب أيضا بتركيز المنظمة على تعزيز القدرات الصناعية وكذلك على تهيئة تنمية صناعة مستدامة وأكثر نظافة في سياق برنامجها الجديد لإعادة التوجيه، إلى جانب تعاونها مع هيئات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

١٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

- - - - -